تمهيد

فوزي أيوب(*)

كاد المعلم أن يكون رسولا، ولكن وصوله الى هذه المرتبة العالية يتطلب كفاءةً لا تتأتى إلاّ للمعلم الذي يحظى بتكوينٍ حقيقي وإعداد فعّال في مؤسسات جامعية رفيعة المستوى. فهل تتوفر هذه الصفة للمؤسسسات الجامعية لتكوين المعلمين في العالم العربي؟ لقد سعت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية للإجابة عن هذا السؤال في مؤتمرها السنوي (السابع) المنعقد في بيروت في سنة ٢٠٠٧ وذلك من خلال مجموعة من الدراسات والبحوث التربوية التي ألقى أصحابها المشاركون في المؤتمر نظرة تقويمية على مؤسسات تكوين المعلم في هذا البلد العربي أو ذاك.

وقد أفضى التحليل المعمق لهذه الدراسات الى تصنيفها في أربعة محاور أو أبواب متمايزة يتناول كل باب منها جانباً من جوانب الإعداد الجامعي للمعلم العربي. الباب الأول يخص الجوانب النظرية لموضوع الإعداد الجامعي للمعلم حيث يعرض سمير جرار ونخلة وهبة، في بحثٍ مطوّل لهما، الاتجاهات العالمية في ضمان جودة إعداد المعلمين ولقضايا الترخيص لمزاولة مهنة التعليم والترقي فيها وأنماط الترقي المختلفة وشروطها. وفي الإطار النظري نفسه تعرض زلفاء الأيوبي لمسألة ضمان جودة إعداد المعلمين في العالم العربي حيث لا توجد هيئات وطنية يمكن لها أن تتولى الضمان التربوي لتكوين المعلم العربي الاّ في ما ندر. لذلك تدعو الباحثة الى إنشاء وكالات أو هيئات عربية مؤهلة للقيام بضمان الإعداد الجيد للمعلمين في مؤسسات مناسبة، وعلى أساس برامج ذات مستوى رفيع خصوصاً وأنه

(*) دكتوراه دولة في علوم التربية، جامعة باريس الخامسة-السوربون، فرنسا. باحث تربوي وأستاذ في كلية التربية-الجامعة اللبنانية.

يستحيل على الهيئات العالمية الأجنبية أن تقوم بمهمة ضمان جودة تكوين المعلمين العرب في أكثر من ثلاثماية كلية تربية أو معهد للمعلمين في البلدان العربية، مما يؤكد ضرورة بناء قدرات وطنية وقومية عربية لوضع وتطوير معايير وعمليات الجودة المطلوبة لإعداد المعلم العربي.

ومن جانبها تطرح أندره تحومي إشكالية العلاقة بين الإعداد الجامعي للمعلم وبين الانعكاسات النفسية لهذا الإعداد على شخصية المعلم ونظرته الى نفسه. ومن خلال دراسة ميدانية لها على معلمي مادة الأحياء في لبنان تتوصل الباحثة الى حصول تعديل في الشخصية لدى المعلمين في نهاية دورة الاعداد الجامعي التي شاركوا فيها وأدّت الى ثقة أكبر بالنفس عندهم. وكذلك توصلت الى رفع مستوى الشعور بالمسؤولية عند المعلمين والمعلمات تجاه ما يحصل لهم من أحداث الحياة والى انفتاح أكبر للمعلمين على الأفكار الجديدة وعلى تلامذتهم أيضاً.

لقد حاول الباحثون في الباب الأول من الكتاب البحث عن سبل لضمان جودة إعداد المعلمين من عدة زوايا. ومع ذلك فقد بقيت بعض النقاط غائبة عن هذا الباب، ومنها مسألة مؤهلات الأستاذ الجامعي الذي يتولى إعداد الطالب المرشّح لمهنة التعليم، خاصة وأن أي نظام للتعليم لا يمكن أن يرتفع فوق مستوى الأساتذة العاملين فيه كما جاء في متن الكتاب. كذلك لا نجد توسعاً في موضوع المستويات المهنية للمعلم والتدرج فيها على أساس الكفاءة وليس على أساس مرور الزمن، وهو ما من شأنه الحفاظ على جودة أداء المعلمين.

الباب الثاني في هذا الكتاب يفضي الى رسم صورة عن واقع عمليات إعداد المعلمين في البلدان العربية عموماً وفي بعضٍ منها خصوصاً عبر ثلاثة بحوث، أولها بحث مشترك قام به رمزي سلامة ونخلة وهبة عن واقع مؤسسات تكوين المعلمين في كل من تونس والجزائر ومصر والسودان وليبيا والمغرب وموريتانيا.

استخدم الباحثان أسلوب المعايشة اليومية لدورة عمل مؤسسات الإعداد كزيارة الأساتذة في صفوفهم، وإلقاء نظرة تقويمية على واقع المباني التعليمية والمكتبات وتجهيزاتها وعلى مناهج وطرق التدريس وأحوال عملية التدريب الميداني للطلبة المرشحين لمهنة التعليم.

وواقع إعداد وتأهيل المعلمين العرب يقاربه كذلك عصام النقيب من خلال ورقة

يُسلط فيها الضوء على تقييم شامل للبرامج التربوية في ٢٣ جامعة عربية موزعة على ١٣ بلداً عربياً. وتتوصل الورقة المذكورة الى تحديد موزون لنقاط القوة والضعف في برامج الإعداد الجامعي للمعلم في نصف البلدان العربية تقريباً. وبما أن برامج تأهيل المعلمين تطال معلم التربية الخاصة أيضاً فقد طرحت هيام قطناني قضايا ومشاكل برامج إعداد معلمي التربية الخاصة في الاردن تحديداً وفي العالم العربي بوجهٍ عام.

ومن واقع إعداد المعلم العربي وتأهيله ينتقل الكتاب، في بابه الثالث، الى مستقبل عملية الإعداد عربياً ودولياً من خلال ثلاثة أبحاث ذات طابع استشرافي. في البحث الأول المشترك بين عبدالله السعيدي وفاطمة الحجري نستشرف صورة المعلم المنتج للمعرفة في ضوء نظرية الياباني نوناكا حول عملية إنتاج المعرفة. وبمقتضى هذه النظرية فإن الفرد ينتج معرفته الخاصة من خلال التفاعل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية مما يؤدي الى إضفاء الطابع الذاتي على المعرفة، أو تذويتها، عن طريق التعلُّم الذاتي.

وفي البحث الثاني يطرح نعيم الروادي معادلة الاعداد المستقبلي للمعلم كمدخل للتنمية الشاملة للمجتمع الذي يعيش فيه، وهو ما يستدعي توصيفاً جديداً لصورة معلم المستقبل من حيث أنه منتج للمعرفة ومستهلك وناشر لها في آنٍ معاً. ومن جانبه يلقي كمال دواني نظرة على تكوين المعلمين وتأهيلهم في العالم العربي فيتناول التحديات المستقبلية للتكوين وأهمية التفكير التأملي بالنسبة لمعلم المستقبل ويتحدث عن التحدي الكبير المتمثل في مدى قدرة المسؤولين التربويين على توفير المناخ المناسب للمعلمين خلال مرحلة إعدادهم بحيث يصبح المعلم عند تخرّجه عنصراً فاعلاً في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي.

تتوصل الأبحاث من باب استشراف الإعداد المستقبلي لمعلم الغد إلى ضرورة «تكوين» معلم قادر على التفكير بمهنته، والتأمل بعمله التربوي وممارساته التعليمية. هذا المعلم عليه أن ينتقل من حالة الشخص الناقل للمعرفة إلى حالة المنتج للمعرفة والذي يعلّم تلاميذه كيف يفكرون، وكيف يستفيدون من قدراتهم، وكيف يتعلمون مدى الحياة. لقد تغير دور المعلم وتغير مفهوم المنهج الدراسي وتغيرت النظرة إلى الكتاب المدرسي وإلى المدرسة ككل، ومع ذلك فإن طريقة إعداد المعلم لم تتبدل كثيراً، وما يزال معظم المعلمين ينهل من معين الثقافة الورقية ويأتي الواحد منهم إلى

الصف مع كتبه وأوراقه بينما أصبح التلاميذ يتعاملون بتكنولوجيا المعلومات الالكترونية.

من جهة أخرى تتحدث البحوث كثيراً عن ضرورة التأهيل الناجح للمعلمين، ولكننا لا نعثر فيها على مقاربة فعلية لمضامين الإعداد الناجح للمعلمين بما يتلاءم مع دورهم الجديد. وعلى سبيل المثال لا نجد في البحوث المعروفة تجديداً في مضامين مقررات علم النفس التربوي الكلاسيكي التي أصبحت قديمة، والتي يبني المعلم المرشّح على أساسها جانباً من ثقافته الإعدادية. إن التصورات المطروحة لإصلاح مناهج إعداد المعلمين يجب أن يكون لها طابع إجرائي واضح يخرج بها عن نطاق العموميات، ويحولها إلى إضافة علمية جديدة إلى المنهج المعتمد في عملية الإعداد.

الباب الرابع والأخير في الكتاب يتناول دراسة حالات خاصة في إعداد المعلم العربي في عدد من البلدان العربية من خلال أربعة بحوث من أربعة بلدان عربية. في البحث الاول يعرض راشد السهل ومحمد عبد الغفور لتجربة كلية التربية في جامعة الكويت في سعيها منذ سنة ٢٠٠٢، للحصول على الإعتماد الأكاديمي المؤسسي بحيث لا تكون الكلية بعيدة عن المعايير العلمية في برامجها ومناهجها وكادرها التعليمي. وفي هذا السياق تبنت كلية التربية في الكويت مجموعة من المعايير الدولية في التقويم المؤسسي مستعينة بمؤسسة الاعتماد الأكاديمي الأميركية NCATE طلباً للحيادية والموضوعية في التقويم مع الحفاظ على الهوية العربية والاسلامية للمجتمع الكويتي. وتشتمل المعايير الدولية على معيار الطالب المرشح وشروط قبوله ليكون معلماً، ومعيار تقويم أدائه إضافةً الى تقويم عمل الكلية وجودة برامجها ومعيار الخبرات الميدانية العملية في التدريب ومعيار الهيئة التعليمية في الكلية.

وفي الحالة الثانية تصف سميلة الصبّاغ الواقع الحالي لبرامج إعداد وتأهيل المعلمين في الاردن وتحاول التعرف الى مجالات التدريب التي استفاد منها المعلمون الاردنيون من خلال عينة مؤلفة من ٣٢٤ معلماً ومعلمة. كذلك تقدم الباحثة نموذجاً استشرافياً للإعداد المهني للمعلمين المميزين القادرين على تكوين طلاب يستطيعون المساهمة في إنتاج المعرفة التعليمية وحل المشاكل اليومية المتعلقة بالتعليم.

وفي الحالة الثالثة يحاول فاضل ابراهيم التعرف الى مدى فاعلية كليات التربية الأساسية في العراق إنطلاقاً من معايير الجودة الشاملة، من حيث الفلسفة والأهداف التربوية التي تسعى لتحقيقها، فضلاً عن تقويم مستوى المناهج الدراسية بجوانبها الثلاثة، التخصصية والتربوية والثقافية، الى جانب تبيان إيجابيات وسلبيات التدريب الميداني للطلاب المعلمين. وقد توصل الباحث الى أن الجودة في عمل كليات التربية الاساسية في العراق لا تتحقق واقعاً ملموساً إلاّ بنسبة ٤٠ % بسبب قلة فاعلية الأطرافٍ المساهمة في الإعداد التربوي من طلبة ومعلمين واساتذة مشرفين وإدارة.

في الحالة الرابعة والأخيرة التي تخص مصر يستعرض شبل بدران في بحثه التطور التاريخي لمؤسسات إعداد المعلمين في مصر مسلطاً الضوء على تطور مراحل إعداد المعلم المصري منذ ١٨٧٢ الى أيامنا. ويلاحظ الباحث أن هنالك أكثر من ٤٧ كلية تربية في مصر حالياً، وهي تعمل بالنظامين التتابعي والتكاملي ويشكّل طلابها ربع إجمالي الطلاب الجامعيين في مصر. ويتناول الباحث كذلك الأوضاع الحالية للمعلم المصري وطرق إعداده وترقيته في السلم الوظيفي كما يتحدث عن ظاهرة التعاقد الوظيفي، وظاهرة الدروس الخصوصية وتنامي التعليم الخاص في مصر على حساب التعليم الرسمي في هذا البلد.

ولا تعني هذه الصورة الشاملة عن مضامين الكتاب أنه جاء مكتملاً بلا نواقص في كافة اجزائه ومكوناته. فمع توفر حد أدنى من المتطلبات العلمية في الابحاث كلها، ظهرت فروق هامة في مستوى الأبحاث وحجمها ونوعيتها في عدة حالات، سواء على صعيد المنهجية والإشكالية والتحليل والتأويل والتعامل مع المعطيات الاحصائية التي تشكل العمود الفقري للبحث، أم على صعيد حجم ونوعية المراجع وطريقة استخدامها. ورغم وجود أكثر من ملاحظة نقدية على محتوى الكتاب فإنه يشكل مع ذلك خطوة متقدمة ومؤثرة في مجال الإعداد التربوي الجامعي للمعلمين العرب، حاضراً ومستقبلاً، آملين أن يكون أداة مساعدة للتربويين العرب، بمختلف مواقعهم لإنجاز مهامهم التربوية والتعليمية على أفضل وجه ممكن.